النظام السوري ينفذ خطة أمنية مكشوفة منذ عام ونصف

الكاتب : العربية نت

التاريخ : 21 مايو 2012 م

المشاهدات : 4570

الجمهورية العربية السورية
إدارة المخابرات العامة

الرقم / /
التاريخ / /
بدون تسجيل / سري للغاية

إدارة المخابرات العامة
2011/3/23

إدارة المخابرات العامة / سري جداً /

الخطة التفصيلية للتثبيت

الموضوع:

هناك توجه متزايد لدى فئة ضئيلة نحو تقليد ما حدث في تونس ومصر بالاستفادة من الظروف الاقتصادية في القطر والجو الخارجي المناصر للتحركات الشعبية. وهذا التوجه ربما يزداد بعد ما جرى في مدينة درعا منذ أيام قليلة.

التقييم:

لا بد من الاستفادة من التجربة الماضية في التعامل مع حركة الإخوان المسلمين العدائية، والاستفادة من أخطاء النظام التونسي والمصري، خاصة أنهما قاما بتحييد قوة الجيش والحرس الجمهوري منذ البداية وسمحوا لوسائل الإعلام بتغطية كل تحرك حتى خرجت الأمور عن السيطرة.

لن تصل الأمور باستخدام الطرق المرسومة في الخطة التفصيلية إلى حالة خطيرة على النظام العام والقطر أو تهدد الاستمرارية القائمة، وستكون الحصيلة الإجمالية مرور عدة أشهر طائعة وبعدها يخرج النظام أقوى إلى زمن غير محدد.

اجتمعت اللجنة الأمنية المصغرة المؤلفة من كل من [illegible] بتاريخ 2011/3/23 فيما يخص الاحتجاجات والتظاهرات المعادية وناقشت الأمر من جميع جوانبه الأمنية والسياسية والإعلامية ووضعت التدابير والإجراءات اللازمة، وتم التأكيد أن المعالجة تتطلب اشتراك ثلاثة أنواع من العمل: أمني وإعلامي وسياسي اقتصادي بالحدود التالية:

الخطة التفصيلية:

تعتمد الخطة على ثلاثة عناصر متكاملة: إعلامي – أمني وأداء ميداني – سياسي اقتصادي

العنصر الإعلامي:

- ربط التظاهرات والاحتجاجات المعادية للنظام بشخصيات مكروهة عند السوريين كالشخصيات السعودية واللبنانية المعروفة وربط الجميع بالصهيونية وأمريكا. هناك خطة تقوم جلية أمنية بإعدادها وإدخالها بالطرق المناسبة بشكل مؤقت في مواقع مشبوهة باسم خطة بذور بن سلطان قابلة للتصديق والإفاج
- حملة إعلامية مكثفة تتهم المحتجين والمعادين بالعمالة للسعودية وإسرائيل وأمريكا، وفي حال حدوث عمليات قتل يجب على الخلية الأمنية الإعلامية تكرار اتهام عصابات مسلحة أو متطرفة، وأن الأجهزة الأمنية والجيش يساهمان في حفظ الأمن والاستقرار والأهالي
- حملة إعلامية غير مباشرة في التلفزيون والقنوات الخاصة والشوارع حول الفتنة الطائفية وتخويف المسيحيين والدروز من الإخوان المسلمين والتطرف الذي سيواجهونه إذا لم يشاركوا في إنهاء الاحتجاجات وفي منطقة الساحل استنفار العلويين ليدافعوا عن نظامهم ومصالحهم وحياتهم التي ستضيع مهددة من قبل التطرف السني
- تكليف بعض العناصر الأمنية في كافة الأجهزة الأمنية بالعمل من خلال الفيسبوك للرد والتشويش على المعادين، وجعل بعضهم يأخذ صفة معادية للنظام بأسماء مستعارة وطرح أساليب وتوجهات تسيء لسمعة المعارضين، وكذلك يمكن لهم كشف الأساليب والمخططات المعادية للسيد الرئيس والقطر
- منع وسائل الإعلام من التواجد في أماكن التظاهر، ومعاقبة من يقل أي خبر لا يخدم القطر، وعدم إظهار أي تهاون في هذا الأمر
- في حال تمكن المعادين من تصوير أو نقل أية فيديوهات أو صور، يتبغي قيام الخلية الأمنية الإعلامية بتجهيز مشاهد عن الاحتجاجات ووضع ثغرات فيها يمكن بعدها عرضها في الإعلام السوري والشبكات الإعلامية الأخرى وفضح هذه الثغرات، وبالتالي يعمم هذا في ذهن الجميع لإفقاد الثرحلة وصور المعادين مصداقيتها

منذ انطلاق الثورة السورية في 23 مارس 2011، وضع النظام السوري خطة أمنية للتعامل مع ثورة الشعب السوري، لكنه لم يعمد إلى تغييرها.

ويبدو النظام السوري غير منتبه إلى فشل تلك الخطة وتسرب تفاصيلها إلى عموم الناس ووسائل الإعلام، بدليل إصراره على متابعة تنفيذها بحذافيرها، وكأن النظام متأكد بأن الحل الأمني العنيف هو الطريق الوحيد حتى لو وقف العالم بأكمله ضده.

وفي التفاصيل، وبتاريخ 23-3-2001 وفي أعلى الصفحة كتب: "سري للغاية إدارة المخابرات العامة – سري جداً ـ الخطة العامة للتثبيت"، تتضح معالم هذه الخطة الأمنية، والتي تضمنت التأكيد أولاً على ضرورة الاستفادة من أخطاء النظام

التونسي والمصري.

واللافت أن واضعي الخطة كانوا متأكدين أن الأمور لن تصل إلى "حالة خطرة على النظام العام والقطر أو تهدد الاستمرارية القائمة وستكون الحصيلة الإجمالية مرور عدة أشهر متعبة وبعدها يخرج النظام أقوى إلى أجل غير محدد".

وحسب اللجنة الأمنية المصغرة صاحبة الخطة فإن المعالجة تتطلب إشراك ثلاثة أنواع من العمل: أمني وإعلامي وأخيرا سياسي اقتصادي بالحدود الدنيا.

العنصر الإعلامي

قررت اللجنة الأمنية ربط التظاهرات والاحتجاجات المعادية لنظام بشار الأسد بشخصيات مكروهة عند السوريين كالشخصيات السعودية واللبنانية ذات الحضور الإعلامي، وتم ربط الجميع بالصهيونية وأمريكا، وهو ما حدث في بداية الثورة ولا يزال الإعلام السوري الرسمي يمارسه بوتيرة متزايدة يوما بعد يوم.

كما اتخذت اللجنة قرار "التجييش الطائفي عن طريق إطلاق حملة إعلامية غير مباشرة في التلفزيون والقنوات الخاصة والشوارع حول الفتنة الطائفية وتخويف المسيحيين والدروز من الإخوان المسلمين والتطرف الذي سيواجهونه إذا لم يشاركوا في إنهاء الاحتجاجات، وفي منطقة الساحل تم استنفار العلويين ليدافعوا عن نظامهم وحياتهم التي ستصبح مهددة من قبل التطرف السني"، ويبدو هذا مطبقاً إلى الآن بالرغم من إثبات فشله في معظم المناطق.

يضاف إلى ذلك قرار واضح بـ"منع وسائل الإعلام من التواجد في أماكن الشغب، ومعاقبة من ينقل أي خبر لا يخدم القطر، وعدم إظهار أي تهاون في هذا الأمر.
وفي حال تمكّن المعادون من تصوير أو نقل أية فيديوهات أو صور، ينبغي قيام الخلية الأمنية الإعلامية بتجهيز مشاهد عن الاحتجاجات ووضع ثغرات فيها يمكن لاحقا عرضها على الإعلام السوري والشبكات الإعلامية الأخرى، وفضح هذه الثغرات وبالتالي يعمم هذا الأمر في ذهن جميع المتلقين لإفقاد أشرطة وصور معارضي النظام مصداقيتها".

اغتيالات وتفجيرات

وفي مستوى لاحق تشير الخطة الأمنية، كماجاء في محضر اجتماع اللجنة الأمنية المصغرة أنه "في حال وصلت الأمور إلى حالة حرجة وخطرة، فيستوجب جر الجميع للاختيار بين الأمن والاستقرار وبين الحريات التي يطالبون بها، وسيختارون هنا بقاء الأمن وسلامتهم. وهذا يمكن تنفيذه ببعض الاغتيالات من طوائف وعشائر مختلفة أو تفجير بعض أماكن العبادة في أماكن التوتر الكبيرة".

وهي الخطوة الثانية من الخطة كما يبدو، وهذا يفسر التفجيرات التي انتشرت منذ مدة على كامل مساحة سوريا.

تأجيل خطاب الرئيس يعبر عن قوة الدولة

شعبيا، قررت اللجنة الأمنية المصغرة إخراج مسيرة حاشدة ومؤيدة لرئيس الجمهورية بشار الأسد قبل الخطاب، وهنا يجب إصدار تعليمات صارمة للمؤسسات الحكومية والنقابات والمدارس بحشد الموظفين والطلاب، وتوزيع شعارات جديدة عليهم.

وبالنسبة لخطاب رئيس الجمهورية المتوقع (الذي ألقاه في مجلس الشعب)، فكانت التعليمات تقضي "بتأجيل الخطاب قدر المستطاع لأن هذا التأجيل تعبير عن قوة الدولة وعدم اهتمامها واكتراثها بما قد يحدث، كما يساهم في جلاء الصورة وتحديد مقدار التحرك السياسي والإعلامي والميداني المطلوب".

ومن الملاحظ أن الأسد ونظامه لا يزالان حتى الآن يتعاملان وفقاً لهذا الأساس، حيث صرح قبل أقل من أسبوع لقناة "روسيا اليوم"، أن نتائج الانتخابات التشريعية تدل على دعم الشعب له ولإصلاحاته، رغم أن نسبة التصويت لم تتجاوز 51%، عدا عن امتناع محافظات بأكملها عن التصويت.

نظام لا يتطور

ولا يمكن وصف طريقة تعامل النظام السوري مع ثورة شعبه إلا بالعنف الشديد، ويصفها مراقبون بأنها الطريقة الأكثر وحشية في العصر الحديث.

ورغم أن النظام حتى الآن قادراً على التظاهر بأنه متماسك إلا ما أن حدث أمس الأحد من ردة فعل لديه يؤكد حجم الرعب الذي بدأ النظام يعيشه.

ويتعلق الأمر بإشاعة تنفيذ فرقة من الجيش الحر عملية أودت بحياة أهم رجال النظام ورموزه، وتحول دمشق إلى كتلة ملتهبة من الرصاص والتفجيرات والحواجز التي بدت بلا نهاية مع كثافتها الشديدة وبعدها عن أي منطق، عدا عن إغلاق جميع الطرق المؤيدة إلى العاصمة.

المصادر: